

إصدارات دار الكتب

محمد سعيد باشا : ١٨٥٤ - ١٨٦٣ م

حله ، محمد علي .

محمد سعيد باشا : ١٨٥٤ - ١٨٦٣ م /
تأليف محمد علي حله .- القاهرة : دار الكتب
والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر
المعاصر، ٢٠١٥ .

٢٨٠ ص ؛ ٢٤ سم .- (مصر النهضة ؛

(١٠٢

يشتمل على ارجاعات بيلوجرافية.

تدمك ٧ - ١١٦٥ - ١٨ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١٨٠٥م، حين تولى محمد علي ولاية مصر، وظل يحكمها فترة تربو على الأربعين عامًا متمتعًا بقدر كبير من الاستقلال في ادارة شؤون البلاد ؛ فدخلت مصر عندئذٍ طورًا آخر من أطوار التبعية للحكم العثماني، واستمر هذا الطور حتى نزل الاحتلال البريطاني بمصر عام ١٨٨٢م.

ولما كانت الطريقة التي تولى بها محمد علي حكم مصر غريبة عن الدولة العثمانية، ومختلفة عن الطريقة التقليدية التي كان يتولى بها ولاية مصر ؛ فإن الدولة العثمانية حاولت بشتى الوسائل إلغاء هذا الوضع

كانت مصر احدى ولايات الدولة العثمانية في فترة تقرب من أربعة قرون، ولكن العلاقات بينهما لم تكن طوال هذه الفترة على نمط واحد، ولم تسر على وتيرة واحدة، فبينما كانت مصر فى العهد الأول تابعة للدولة العثمانية تبعية مباشرة ؛ حيث يأتي الولاية من الأستانة ويتلقون الأوامر والتعليمات من حكومة السلطنة، وعليهم التنفيذ ، ولا يستقر أي منهم في الولاية إلا لمدة قصيرة ؛ إذ لا يلبث أن تستبدل به حكومة السلطان واليًا آخر .

وظل الحال على هذا المنوال حتى عام

بعض الدول الأوروبية، وبخاصه فرنسا لكي تقف إلى جانبه في صراعه مع الحكومة العثمانية - وافق على مشروع شق قناة السويس، وهو المشروع الذي كانت فرنسا تتوق وتسعى إلى تنفيذه، وعهد به إلى فرديناند دي ليسبس، ولاشك أن قناة السويس كانت من أخطر المشروعات، وأعمقها أثرًا في تاريخ مصر في الحقبة التالية.

الممتاز الذي صارت تتمتع به مصر، وخصوصًا منذ صور التنظيمات العثمانية ممثلة في خط شريف كلخانه ١٨٣٩م، والخط الهمايوني ١٩٥٦م؛ حيث كانت هذه التنظيمات تضع بين أهدافها تقوية السلطة المركزية في الدولة، وإلغاء الوضع الممتاز الذي تتمتع به بعض الولايات وفيها مصر، وإعادتها إلى حظيرة الدولة تخضع لسلطتها المباشرة كولاية عادية، ومن ثم حفلت الفترة التي تولت فيها أسرة محمد علي الحكم بمحاولات من جانب الحكومة العثمانية لتحقيق هذا الهدف، ومحاولات مضادة من جانب ولاية مصر من أجل الإبقاء على الامتيازات المكتسبه وخصوصًا نظام الحكم الوراثي الذي كسبه محمد علي في تسوية لندن ٤٠ / ١٨٤١م، ثم العمل إلى جانب ذلك على تقوية مبدأ الباشاوية، إما بتعديل نظام الوراثة وجعلها في صلبه، وتوسيع دائرة الاستقلال داخل نطاق الامبراطورية العثمانية، وإما الانفصال عن الدولة العثمانية وإعلان الاستقلال إذا لزم الأمر .

ويعد عهد الوالي محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣م) من أهم الفترات في عصر أسرة محمد علي؛ حيث تجلّى فيه الصراع بوضوح بين السياستين: سياسة الحكومة العثمانية، وسياسة والي مصر، كما أن الوالي محمد سعيد - من أجل كسب تأييد

مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية

الرافعي، أمين. ١٨٨٦ - ١٩٢٧

مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية / بقلم أمين الرافعي ؛ مراجعة حمادة محمود إسماعيل ؛ تحقيق سحر حسن أحمد-. القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية، إداره المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١٥.

٢٤٣ ص ؛ ٢٤ سم .

تدمك ٨ - ١١٧١ - ١٨ - ٩٧٧ - ٩٧٨

كان يتفاوض مع الإنجليز "مفاوضات عدلي - كيرزون" بحجة أن عدلي يكن سيفرط في حقوق مصر، أما سعد فهو الممثل الوحيد للمصريين ومن يحق له وحده وحزبه التفاوض باسم مصر .

ولو دققنا النظر في أعمال السياسة الإنجليزية منذ أن صرفت جهودها لاحتلال مصر وما فعلتة عند الاحتلال، وبعد الاحتلال، لوجدنا أنها قائمة على استخدام أساليب الحيل والدهاء، وأنها ماقتنت تحاول صبغ مركزها الكاذب بصيغة شرعية مستعينة على ذلك بمهارة رجال سياستها

يتناول فيه تطور المفاوضات بشأن القضية المصرية بين إنجلترا والدول المعنية بين عامي ١٨٨٢ - ١٩٠٦م، وعلى رأسها فرنسا القوى الكبرى الثانية آنذاك، وبالطبع أطراف أخرى لها اتصال بالقضية المصرية مثل الدولة العثمانية .

كما أن تاريخ صدور الكتاب في أغسطس سنة ١٩٢١م له أهمية فقد كان الوطن منقسم على نفسه بين سعد زغلول وعدلي يكن، بسبب الخلاف الذي نشب بينهما، وتلك الحملة الشرسة التي شنها سعد زغلول على عدلي يكن رئيس الوزراء الذي

يجب أن تكون لنا مرشدًا في طريقنا السياسي، وفي مجهوداتنا الوطنية، وفي وسائل العمل مع السياسيين الإنجليز .

لعلمها أن القوة لاتجدي في هذا السبيل شيئًا . كانت تخطو خطواتها في شئون مصر وتتخلص من الدول التي تنافسها - واحدة بعد أخرى - بفضل مناوراتها السياسية لافضل أساطيلها وجيوشها . على أنها إذا تخلصت من العقبات التي كانت أوروبا تضعها في سبيلها، فإنها لم تسطع أن تتخلص من المقولة الوطنية التي تأصلت روحها في نفس الأمة المصرية، بل ذهبت كل مناورات الإنجليز سدى، سواء في ذلك أساليب الشدة أو وسائل اللين .

ولو رجعنا ببصرنا إلى ماضي السياسة الإنجليزية معنا، فأملت علينا هذه النظرات ما املت من الدعوة إلى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول في مفاوضات مع الإنجليز، إلا إذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القومية ؛ وهى الاستقلال التام لمصر والسودان .

وهذه الدعوة صادفت من المقاومة ما صادفت، فلما سكنت الضجة أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الإنجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢م، فإن فيها من جهة تذكيرًا بحوادث التاريخ التي يجب على كل مصري أن يحيط بها علمًا، كما أنها من الجهة الأخرى مملوءة بكثير من العبر التي

المعونة الصينية لشرق أفريقيا

على، خالد محمد محمد .

المعونة الصينية لشرق أفريقيا ،
١٩٦٠ - ١٩٨٩ / تأليف خالد محمد محمد
على- القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية،
الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز
تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١٥ .
٢٦٥ ص ؛ ٢٤ سم -. (سلسله بحوث
أفريقيه ؛ ٦)
تدمك ٢ - ١١٧٣ - ١٨ - ٩٧٧ - ٩٧٨

الاقتصاد الوطني مع الدول النامية.

ألقى الضوء على اهتمام الصين بالتعرف
على أفريقيا ؛ فتم افتتاح معهد الدراسات
الأفروآسيوية التابع للخارجية الصينية،
والأكاديمية الصينية للعلوم، واختيرت بكين
لدراسة اللغات الأفريقية - الآسيوية، وشهدت
فترة الدراسة ترجمة عدد من الكتب في حقل
الدراسات الأفريقية إلى اللغة الصينية، وتم
التعريف برواد الحركات الوطنية.

الفصل الثاني : عن "المعونة الصينية
في مجال البنية التحتية" تحدث فيها عن
جهود الصين في بناء المنشآت الأساسية
لربطها بالاقتصاد، واستعرض أهم الطرق
والجسور، والسكك الحديدية التي تم تأسيسها

تبدأ الدرسة بعام ١٩٦٠م الذي يمثل
استقلال معظم الدول الأفريقية، وتنتهي بعام
١٩٨٩م أي نهاية الحرب الباردة بين القطبين
المتنافسين الولايات المتحدة الامريكية
والاتحاد السوفيتي. يبدأ بتمهيد عن الخلفية
التاريخية للعلاقات الصينية مع شرق أفريقيا،
وتحدث عن بداية دخول الصين الساحة
الأفريقية، وتتبع الصلات منذ القرن الخامس
عشر حتى القرن العشرين، ثم تطور
الأوضاع السياسية في الصين حتى قيام
جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩م.

الفصل الأول : أوضح الباحث "سياسة
الصين في تقديم المعونة في شرق أفريقيا"،
ودور الدبلوماسية الصينية في خدمة

الجديد فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين الطرفين، وقدمت الصين الدعم المادي والمعنوي للشعوب الأفريقية.

وتعمقت العلاقات فشملت المجالات: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية، وساعد انعقاد مؤتمر عدم الانحياز على إقامة علاقات بين الطرفين بشكل موسع على مستوى الشعوب. واعتمدت الدراسة على الوثائق الأصلية غير المنشورة - ولا سيما الصينيه والبريطانية - والمصادر المنشورة منها : وثائق جهاز المخابرات الأمريكية، ووثائق الخارجية الصينية، بالإضافة إلى الدوريات العربية والأجنبية والتقارير الدولية.

في كل دولة على حدة، وتحدث عن مشاريع المياه، ومحطات الطاقة، والمساعدات العسكرية.

الفصل الثالث : عن "المعونة الصينية في المجال الاقتصادي" وحاجة الصين لسوق دول شرق أفريقيا لاستيعاب الصادرات الصينية، وتم التعاون في المجال الاقتصادي في مشاريع الغزل والنسيج في الصومال، وأثيوبيا، وأوغندا، وزامبيا، وموزمبيق، وأقيمت مشاريع لصيد الأسماك واستغلال الثروة السمكية، والسماح للسفن الصينية بالصيد في المياه الإقليمية.

الفصل الرابع : تحدث عن "المعونة الصينية في مجال التنمية البشرية"، وعن تنوع المشاريع الصينية في كافة المجالات فتم تأسيس المباني الحكومية، والمسكن، والمستشفيات، والمسارح، ومركز تدريب على الصناعات الخشبية، والمشغولات اليدوية. وفي مجال التعاون الثقافي أسست الصين المدارس، وعقدت اتفاقيات للتعاون الثقافي، وأقامت محطات للإذاعة في الصومال، وتنزانيا، وزامبيا .

الفصل الخامس : عن "تقييم المعونة الصينية لشرق أفريقيا ١٩٦٠- ١٩٨٩م" أوضح فيه أن الصين تعاملت مع أفريقيا بمبدأ المساواة، والمنفعة المتبادلة، مما جعل كثير من الدول الأفريقية أكثر انجذاباً للنموذج الصيني الفريد في تعاملاته الاقتصادية، وقيام جمهوريه الصين الشعبية